الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الأولى
الجلسة ٥
الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالسينا رودريغيز . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بنـــود جدول الأعمال من ٥٣ الى ٦٦ ومن ٦٨ الى ٧٢ و ١٥٣ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد وزنـر (بولنـــدا) (ترجمـــة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين للإعراب عن التهانـــي الحـــارة لكم سيدي الرئيس بمناسبة انتخابكم وأتعهد بالتعاون الكامل معكم. وأني على ثقة من أنكـــم بخبرتكـــم ومهارتكـــم وبمساعدة الأعضاء الآخرين في المكتب ستقودون مداولاتنا الهامة بنجاح.

وأود أن أعرب أيضا عن تقديري العميق لسلفكم السفير الألماني فون فاغنر على تفانيه وجهوده في تنشيط عمل اللجنة الأولى. وإذا سمحتم لي بإضافة ملاحظة شخصية فأود أن أقول إنه يسعدني بصفة خاصة أن أظهر مرة أخرى في هذا الجو الودي للجنة الأولى كممثل لبلدي بعد سنوات من عملي كوكيل للأمين العام للأمم المتحدة.

لقد استمع وفدي بعناية بالغة إلى المناقشة العامة التي دارت في الجمعية العامة والتي اختتمت في الأسبوع الماضي. وأعرب المتكلمون الواحد تلو الآخر عن تقديراتهم وآمالهم ومخاوفهم فيما يتعلق بالتطورات الدولية الراهنة. واجتذب نزع السلاح على نطاق عالمي اهتمام كثير من الدول. وهذا يبين الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع.

إن عملية نزع الســـلاح وتحديـــد الأسلحة، ستسهـم بصفـــة مستمـــرة فـــي تعزيز الأمن الدولي ما دامت التهديدات العسكرية للأمن قائمة. وبغية جعل هذه المساهمة فعالة وقيمة بقدر الإمكان علينا أولا أن ننظر في طبيعة هذه التهديدات وفي نطاقها.

ويتطلب التحديد التقليدي للأسلحة إعادة التعريف حتى يشمل التعاون الأمني الذي يضم كامل مجموعة القضايا المتنوعة المتصلة سواء بالتحديات الجديدة أو بتركة الحرب الباردة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-86724
9486724

ولسوء الطالع فإن تلك التركة لا تزال ماثلة: كميات هائلة من الأسلحة، الفائضة عن الحاجة الآن، متاحة للبيع أو النقل؛ والآلية العسكرية التي لا تزال قوية والتي يمكن أن تؤثر في الخيارات والقرارات السياسية؛ ومشكلة التحول التي ثبت أنها أكثر تعقيدا عما اعتقدناه في الأصل؛ والممتلكات العلمية والتكنولوجية التي تحتاج إلى إعادة وزع سليم؛ والمواد الانشطارية التي تتطلب رقابة دقيقة؛ وخطر الانتشار النووي الذي يصاحبه خطر التلوث النووي.

أما التحديات الجديدة المتصلة بالأمن العسكري فتنبع قبل كل شيء من الصراعات الإقليمية التي غطى انقسام العالم إلى قطبين والمواجهة الايديولوجية على أسبابها الجذرية في الماضي. وعموما يمكن للمرء أن يستنتج أنه على الرغم من أن احتمالات نشوب صراع عسكري عالمي أقل بكثير الآن، فإن الصراعات العسكرية المحدودة النطاق تمثل في نفس الوقت تحديا جديدا وصعبا.

ومن ثم يجب أن تتكيف عملية التركيز في تحديد الأسلحة على النطاق العالمي على هذا الأساس، وأن تستكمل وتعزز بالتعهدات الإقليمية. وتمشيا مع الاتجاه السائد في العلاقات السياسية، يجب أن تكون عملية تحديد الأسلحة ذات طبيعة تعاونية وليس مجرد طبيعة تقييدية.

إن انتهاء الحرب الباردة فتح الطريق أمام تعاون وتقدم لا نظير لهما في سلسلة من مسائل نزع السلاح، ولكنه أظهر أيضا تهديدات جديدة نتيجة لانتشار الأسلحة. وإذا أخذنا الطبيعة المتغيرة للتهديدات العسكرية للأمن ونطاق تلك التهديدات في الاعتبار فينبغي أن نسلم بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وحدهما لا يمكن أن يوفرا الأمن، الذي يتسم بتعدد الأبعاد بطبيعته. مع ذلك فإن نزع السلاح وتحديد الأسلحة يمكن أن يخفضا من خطر نشوب الصراع العسكري، وأن يرفعا من مستوى الثقة وأن يوفرا أساسا أفضل للتقدم في جوانب أخرى من الأمن. وينبغي لنا أن ننظر في جدول أعمال نزع السلاح مع أخذ هذه النقاط في الحسبان. ومن ثم فإن فكرة منع الصراع على أساس المفهوم الشامل للأمن يمكن أن توفر إطارا مفاهيميا ومبدأ توجيهيا لتطوير تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وعلى وجه العموم، فإن عملية نزع السلاح تجري في طريقها المرسوم، رغم أنها لم تتطور بالطريقة الدينمية التي كان يمكن للمرء أن يتمناها. ونحن نتوقع أن تسهم تدابير نزع السلاح، سواء تلك المتفق عليها فعلا أو تلك التي ما زلنا نسعى لتحقيقها، في تعزيز الأمن العالمي وفي استقرار جميع المناطق، بما فيها منطقتنا، أوروبا. إن بولندا تولي اهتماما خاصا بطبيعة الحال لتنمية التعاون الاقليمي ودون الاقليمي، سواء على المستوى الثنائي أو في سياق مجموعة "فيزغراد"، مجموعة دول البلطيق ومبادرة أوروبا الوسطى. وفي هذا الإطار، فإن بولندا، باعتبارها عضوا نشطا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تعمل صوب إنشاء نظام من شأنه أن يوفر الأمن لجميع البلدان الأوروبية. وفي هذا السياق، فإننا ما زلنا نولي الأولوية إلى الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وتحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية.

إن الوفد البولندي يرحب بالنتيجة التي أسفرت عنها دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام، وبخاصة النتائج المشجعة للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولقد تسنى تحقيق التقدم المعلن في هذا الصدد بسبب الإرادة السياسية، والتصميم والتعاون البناء من جانب جميع أعضاء المؤتمر.

ويرجع الكثير من الفضل في هذا الانجاز إلى السفير مارين بوش ممثل المكسيك رئيس اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية، وإلى رئيسي فريقيها العاملين. وتمثل نتائج المفاوضات الجارية أساسا طيبا للسعي إلى تحقيق هدف إبرام معاهدة عالمية متعددة الأطراف شاملة لحظر التجارب النووية يمكن التحقق منها بشكل فعال. ونتيجة لذلك، فإن أمام المجتمع الدولي الفرصة للتوصل إلى معاهدة جيدة طال انتظارها.

ونحن واثقون بأنه في ضوء العمل المنتظر فيما بين الدورات المتصلة، سيكون مؤتمر نزع السلاح معدا إعدادا جيدا في عام ١٩٩٥ يؤهله لبدء مفاوضات مكثفة منتظمة وهادفة لوضع مشروع معاهدة تحظى بتأييد واسع النطاق بشأن الحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن. وبولندا مصممة على الإسهام بشكل

بناء في تحقيق هذه الغاية. ونحن نعرب عن تأييدنا التام للتوصية الواردة في تقرير مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية في بداية دورة المؤتمر عام ١٩٩٥، على أن تكون لها ولايتها التفاوضية الحالية. واسمحوا لي بأن أضيف أنه في ضوء الأهمية التي نعلقها على هذه المسألة، يود وفد بلدي أن يحتفظ بحقه في التعليق بمزيد من الاستفاضة على عملية المفاوضات فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل وذلك في مرحلة لاحقة من مناقشتنا.

إننا نجد من دواعي خيبة الأمل أنه، بصرف النظر عن قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، الذي اعتُمد بتوافق الآراء، فشل مؤتمر نزع السلاح في المحافظة على توافق الآراء ومتابعته. وبينما كان أعضاء المؤتمر مجمعيـــن في اتفاقهم على أن المؤتمر هو بالفعل المحفل الملائم للتفاوض بشأن تلك المعاهدة، وبينما كان هناك اتفاق من حيث المبدأ على ضرورة إنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض، فإن عدم مرونة بعض أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بمهمة تلك الهيئة قد تكشفت عن كونها عقبة لا يمكن التغلب عليها لسوء الحظ.

إننا نؤيد الجهود الرامية إلى تحديد مهمة المفاوضات بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وعلى أساس القرار ٧٥/٤٨ لام الذي توصل إليه بتوافق الآراء، فإن مؤتمر نزع السلاح يشكل الإطار الصحيح لتلك المفاوضات. ونحن نعتقد أن التوصل إلى معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دوليا وبطريقة فعالة، وتحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى من شأنها أن تكون عاملا هاما في بنية الأمن الدولي. ومن شأنها، إذا اقترنت بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي، بما يترتب على ذلك من آثار هامة لنزع السلاح والمجالات ذات الصلة.

لقد شعر المجتمع الدولي مؤخرا بالانزعاج نتيجة حوادث عديدة للاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وهذه الحوادث كلها كانت صغيرة من حيث الحجم، والمواد النووية المصادرة لم يكن سببها بالضرورة مخزونات الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن تعدد هذه الحوادث والمخاطر المرتبطة بها حرية بأن تضطر المجتمع الدولي إلى أن يبذل جهودا متضافرة للقضاء على هذه الحالات. وكما أكد وزير خارجية بولندا، اندرزيج بوليتشوسكى في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فإن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية: "هو تهديد للأمن الدولي وخطر للمعرضين للاشعاع". وقد أجريت مناقشات دولية مكثفة مؤخرا، نسقها السيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بهذا الموضوع، ولقد فهمت أن الأمين العام والسيد بليكس اجتمعا صباح اليوم لمناقشة هذه المسائل. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما خطط الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكثيف المساعدة التي تقدمها للدول الأعضاء بها في هذا الميدان ولدراسة خيارات جديدة للتحقق ولتحليل الحوادث التي يبلغ عنها والمتعلقة بالاتجار غير المشروع ولتعزيز الحماية المادية. وفي ضوء تلك الدراسة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقرر ما إذا كان النظام القانوني الدولي القائم موضع الدراسة يتطلب مزيدا من التعزيز. ويبدو أن استعراضه استعراضا شاملا جاء في حينه.

وبولندا باعتبارها بلدا يقع على حدود مناطق تخزن فيها أسلحة نووية، يهتم اهتماما مباشرا بإيجاد ترتيب دولي باعث على الرضا يحكم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن من المنطقي أن تتوقع تلك الضمانات الدول التي نبذت رسميا الخيار النووي والتي تمتثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من الاتفاقات المماثلة الملزمة دوليا.

ولذلك فإننا نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح في نهاية المطاف من التوصل إلى حل مرض لمسألة الترتيبات الدولية الفعالة لحماية الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتحدونا آمال كبار، بشكل خاص، في نجاح المشاورات الجارية بين الدول النووية بشأن إمكانية إعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائـــزة لأسلحـــة نووية. ولا يمكن إنكار أن تعزيز ثقة الدول غير النووية بشأن أمنها من شأنه أن يقطع طريقا طويلا نحو تهيئة مناخ

أكثر مواتاة في التقدم نحو نزع سلاح عالمي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وبلدي يشارك بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. واستنتاجا من التقدم المحرز، نعتقد أن من الواقعي أن نتوقع حلا مؤاتيا لجميع المشاكل المعلقة المتصلة بالمؤتمر. وبولندا واحدة من الدول الأطراف التي تؤيد تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ودون شروط، الأمر الذي من شأنه أن يدعم فعاليتها باعتبارها العماد الأكبر لنظام عدم الانتشار وعاملا أساسيا في الأمن الدولي. وفي رأينا، لا ينبغي توقع أقل من ذلك من مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة في نيسان/ابريل القادم. ولا ينبغي النظر إلى نتيجته النهائية من زاوية التنازلات المتبادلة أو الجميل المقدم من مجموعة من الدول إلى مجموعة أخرى.

إن البشرية بتمديدها معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى تكون قد صنعت جميلا لنفسها. ونرى أن هذا سيوفر أيضا الأساس الضروري لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي وللتعاون غير المعاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبالطبع، كما يتضح من إشاراتنا إلى المفاوضات الدولية الجارية في مجال تحديد الأسلحة، نأمل أن يتم تمديد المعاهدة باعتبار ذلك جزءا من التقدم الحقيقي المستمر في مجال نزع السلاح النووي، وفقا لديباجة المعاهدة ومادتها السادسة.

ويبين تقرير مؤتمر نزع السلاح أنه لم يُحرز تقدم يُذكر في عام ١٩٩٥ بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن دونما شك من بين أولئك الذين يؤمنون بأن هذه المسألة فقدت جاذبيتها بانتهاء الحرب الباردة. بيد أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن أحد المجالات الجديرة بالاهتمام التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يستطلعها بصورة نافعة يكمن في بناء الثقة فيما يتعلق بأنشطة الدول في الفضاء الخارجي. فبتحسين الشفافية والثقة، وتحسين الأمن بصفة خاصة، يمكننا أن نتوخى بشكل مفيد اتخاذ تدابير معينة لبناء الثقة مثل الإخطارات بإطلاق مركبات الفضاء، و"قواعد السير" في المدار.

وقد أيدت بولندا القرار المنشئ لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأصبحت أحد مقدميه الأصليين. كما نؤيد التوسيع التدريجي لنطاق السجل. وتعلق بولندا أهمية كبيرة على مسألة الشفافية بالنسبة للأسلحة، الأمر الذي يتجلى في جملة أمور، منها تقديمها البيانات شاملة وفي الوقت اللازم للسجل السنوي الأول والسجل السنوي الثاني. ومثل هذا العمل يعزز الثقة ويخفف من التوترات ويشجع الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وما فتئت بولندا تنادي بزيادة توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتبار ذلك مقدمة منطقية لإضفاء الصبغة العالمية عليه، وهو أمر لا غنى عنه. ونرى أن تحقيق هذا الهدف ممكن بطرق عدة من بينها التبادل الاختياري للبيانات عن المقتنيات والمشتريات العسكرية من الإنتاج الوطني. وهذا التبادل، مقرونا بالبيانات عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية، سيقطع شوطا بعيدا صوب الصك الأكثر توازنا وغير التمييزي الذي ننشده.

قبل عامين، اعتبر اعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية انجازا رائعا لمؤتمر نزع السلاح. ويجري القيام باستعدادات نشطة في إطار اللجنة التحضيرية تمهيدا لبدء سريان الاتفاقية وتطبيقها. وقد أنجز قدر كبير من العمل المفيد. بيد أننا نلاحظ أن وتيرة العمل بدأت تفقد زخمها. ووفقا لما جاء في نداء الأمين العام لنا بالأمس، يجب ألا نسمح بهذا. إننا نوشك على تحويل أقوالنا إلى أفعال وذلك بالبدء في العملية الحقيقية للإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية من العالم.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن بدء دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر يحقق مصلحة الجميع. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بتحقيق هذا الهدف. وفي العام الماضي على سبيل المثال، نظمت بولندا حلقة دراسية إقليمية عن تدابير التنفيذ الوطنية في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وانتهينا من الاجراءات الحكومية ورفعنا إلى البرلمان اقتراحا بالتصديق على الاتفاقية. ونأمل أن تنضم بولندا قريبا إلى الدول التي سبق أن صدقت على الاتفاقية.

لقد اضطلعت هذه الهيئة لسنوات بدور نشيط في تشجيع مؤتمر نزع السلاح على استكمال المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن تواصل ذلك الدور الآن، بتشجيع دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ولهذا السبب تقوم بولندا، بالاشتراك مع كندا، شريكتنا التقليدية في تقديم المشروع، بإعداد مشروع قرار بشأن هذا الموضوع الذي نعتزم تقديمه إلى اللجنة قريبا.

إن البدء السلس في التنفيذ الفعال للاتفاقية وفي عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوفر، باعتقادي، بداية مفيدة بالنسبة لمجالات نزع السلاح الأخرى وأرضا خصبا لتبين الأمور. وتحضرني بشكل خاص اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمؤتمر الخاص المعقود مؤخرا للنظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد وبحث تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية. وبولندا ترحب بقرار المؤتمر بالنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك تدابير التحقق الممكنة، ومشاريع المقترحات الرامية إلى تعزيز الاتفاقية. ونحن، شأننا شأن بلدان أخرى، نشاطر الرأي بأن الافتقار إلى آلية للتحقق الفعال يعتبر بوضوح عيبا خطيرا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإن الطبيعة المعقدة لمختلف جوانب نظام التحقق تتطلب إيجاد التوازن الصحيح بين المتطلبات المتعارضة أحيانا، وما ضرورة التدخل وضرورة حماية المعلومات السرية إلا أحد الأمثلة الواضحة على ذلك.

وفي هذه الأثناء، يجب ألا نضيع أي شيء من المنجزات الإيجابية المتحققة حتى الآن في عملية تنفيذ مجموعة من تدابير بناء الثقة في هذا المجال. فهذه التدابير، فضلا عن أنها تلعب دورا مستقلا في زيادة شفافية الأنشطة المتصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية، يمكن النظر اليها أيضا باعتبارها ممارسة تجريبية قيمة في مجال الإعداد لنظام التحقق في المستقبل. وإن التحليل الناقد للردود يوضح أنه ما زال هناك متسع لإجراء تحسين في هذه التدابير، خاصة من ناحية مستوى المشاركة، ولكن بنفس القدر من ناحية الاتفاق الجماعي على تحديد ما ينبغي الإبلاغ عنه.

ولا يسعنا أن نغفل الإشارة إلى مجال آخر يتصل اتصالا وثيقا بجهود نزع السلاح، وهو مجال القانون الإنساني الدولي، وبصفة خاصة اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. إن خبرات السنوات الأخيرة تجعل من الواضح الجلي أن هذه الاتفاقية لا تفي بالغرض.

وتعلق بولندا أهمية خاصة على مسألة الألغام، وهي مسألة ذات طابع عالمي حقا. ونؤيد تأييدا تاما التوصل إلى حل سريع لمشكلة الألغام المضادة للأفراد المبثوثة في جميع أنحاء الكوكب. وإدراكنا أن المئات من الضحايا الأبرياء يقتلون أو يشوهون كل اسبوع نتيجة "بذور الحرب" المميتة هذه لن يسمح لنا بالتخلي عن الكفاح ـ والوقت ليس في صالحنا.

ويعرف الشعب البولندي معرفة تامة الآثار المميتة للألغام والثمن الذي يدفع في إزالتها. فما يقرب من ٩٠ مليون ذخيرة غير متفجرة، وأغلبها ألغام برية، تعين تدميرها على أراضينا بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك جانب إضافي لهذه التركة المميتة هو حوادث الإصابة بهذه الألغام التي راح ضحيتها موظفون دوليون يخدمون في عمليات حفظ السلم. وحكومتنا تدرك إدراكا تاما الخطر البالغ الذي يتعرض له بشكل متزايد أفراد قوات الأمم المتحدة، بما في ذلك المئات من حفظة السلم البولنديين.

ويحدونا أمل وطيد بأن يؤدي المؤتمر الاستعراضي الأول المقرر عقده في العام المقبل لاتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بالأسلحة اللاانسانية إلى تعزيز نظام بروتوكولها الثاني بشأن الألغام، وأن يوفر أساسا لتطبيق الاتفاقية على نطاق أقرب إلى العالمية. لقد كانت بولندا من بين من تبنوا قرار الجمعية العامة في العام الماضي ٧٥/٤٨ كاف بشأن الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وبالتالي، فإننا لا نزال نمارس سياسة ضبط النفس في تصدير هذه الأدوات المميتة. وعملية إصدار الأنظمة القانونية الوطنية ذات الصلة جارية على قدم وساق في بلدي.

أخيرا، وفيما يتعلق بموضوع تشكيل مؤتمر نزع السلاح، تتخذ بولندا موقفا يقضي بأنه لمما يعود بالنفع على كفاءة ومصداقية المؤتمر مستقبلا ألا يسمح باستمرار حالة الجمود بشأن توسيع عضويته بعد الآن.

وتأمل بولندا أن يتسنى إحراز التقدم في هذا الشأن في وقت مبكر من دورة ١٩٩٥.

لم أتطرق في بياني المختصر إلا إلى مسائل قليلة من مسائل نزع السلاح. وقد بينت هذه المناقشة مدى ثراء جدول أعمال نزع السلاح الآن وفي المستقبل القريب على السواء. يجب أن ننظر فيه بعزم وإحساس بأولويته. وأود أن أعرب عن ثقة وفدي بأننا، معا، لن ندخر جهدا في استغلال الفرصة التي يهيئها المناخ الدولي الجديد لإحراز التقدم في قضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفي السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين على المستويين العالمي والإقليمي.

السيد تُرك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم أنتم وسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم. ونحن مقتنعون بأن قدراتكم وخبرتكم ستضمن الاستمرار الناجح لأعمال اللجنة الأولى. واسمحوا لي أيضا بأن انتهز هذه الفرصة لأحيي سلفكم، السفير فون واغنر، على أدائه الرائع خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا نشاطا ملحوظا في آليات صون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، أرست استعادة الديمقراطية في معظم أجزاء العالم، بما صاحبها من إدراك بالغ للمسؤولية المشتركة عن الأمن العالمي، أسسا جديدة لادارة أكثر كفاءة لمسائل الأمن الدولي.

ومع ذلك، لا تزال بيئة الأمن الدولية الراهنة أقل من أن تكون مرضية. إن بعض الصراعات، الموروثة من الماضي، لا تزال دائرة، وبالإضافة إلى هذا، تدهورت الحالة الأمنية في العديد من أجزاء العالم بسبب انفجار المزيد من الأعمال العدائية مؤخرا. والنسبة بين عدد النزاعات الجديدة أو المستمرة وعدد النزاعات التي منعت أو حسمت بنجاح لا تزال مثيرة للقلق. وهذا يبين أن من الضروري بذل جهود أخرى لإيجاد طرق محسنة لمنع وحل الصراعات.

إن الدبلوماسية الوقائية هي بالتأكيد واحدة من الأدوات التي كان من الممكن أن تستخدم بشكل أكثر وبأثر أعظم. كما أن إمكانياتها، المنبثقة عن الطابع غير القسري لوسائلها، لا تزال متوفرة. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يتخذ العمل الوقائي قبل أن تتدهور الحالة فتصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. في هذه الظروف فقط يمكن أن ينجح ذلك العمل. ودور الأمين العام ومجلس الأمن ينبغي أن يطورا بشكل أكبر في هذا المجال.

ومن بين أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ينبغي للجمعية العامة أن تتمكن من معالجة الحالات التي قد تعوق الخير العام للدول أو علاقات الصداقة فيما بينها، ومن أن توصي بتدابير ملائمة لتكييفها بطريقة سلمية. وبالتالي يمكن تهيئة الظروف لمنع هذه الحالات من أن تتطور إلى نزاعات أو صراعات علنية. وبذلك يمكن للعمل الوقائي الناجح أن يخفض بشكل كبير عدد الحالات التي تتطلب، بخلاف ذلك، نهجا قسريا. وهذا العمل الوقائي سيخفف أيضا من الضغط المتزايد على موارد الأمم المتحدة المحدودة.

وتوفر آليات الأمن الإقليمية والتعاون بين الترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة إمكانيات أخرى لتعزيز الأمن الدولي الذي ينبغي أن يطور بما يتجاوز المدى الحالي. لقد ظلت سلوفينيا تشارك بشكل نشيط في تطوير آليات التعاون في منطقتنا، أوروبا، وبشكل خاص في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن ترتيبات الأمن الإقليمية، بما في ذلك بناء الثقة وترتيبات نزع السلاح، جزء هام لا يتجزأ من الأمن العالمي الشامل. وفي هذا الصدد، توكد سلوفينيا أهمية المبادئ التوجيهية والتوصيات الموضوعة للنهج الاقليمية لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح العام الماضي وأقرتها الجمعية العامة بقرارها ٧٥/٤٨ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ونوكد بشكل خاص الأهمية العملية لتلك المبادئ لأنها تتطلب ترتيبات إقليمية ينبغي أن توافق عليها الدول المشاركة بحرية. وفضلا عن ذلك، ينبغي تحديد المنطقة التي تنطبق عليها الترتيبات تحديدا مناسبا، مع مراعاة ظروفها وسماتها الخاصة.

إن سلوفينيا تدرك الاحتياجات الأمنية لأوروبا المعاصرة. ونحن مقتنعون بأن اندماج سلوفينيا الكامل في بنى الأمن الإقليمية القائمة في أوروبا سيسهم

إسهاما كبيرا في الوفاء بهذه الاحتياجات. إن من شأنه أن يزيد مستوى الأمن الإقليمي ويعزز الاستقرار. وقد سبق لسلوفينيا ان انضمت إلى برنامج المشاركة من أجل السلم كي تصبح عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي. وعن طريق تعزيز روابطنا مع الاتحاد الأوروبي، نريد أن نحصل على وضع عضو مشارك في اتحاد أوروبا الغربية في أقرب وقت ممكن. واندماج سلوفينيا المبكر في هذه البنى سيمثل إسهاما في الدعم الشامل للأمن في أوروبا، وبالتالي للأمن العالمي.

وإذ انتقل إلى مسائل نزع السلاح، أود أن أتطرق أولا إلى مسألة الأسلحة التقليدية. إن العمل الدولي في مجال الأسلحة التقليدية لا بد أن يزداد تكثيفه. ولئن كان استمرار وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يفرض أخطر تهديد على البشرية، فينبغي ألا نتجاهل التهديد المتنامي الذي تفرضه الأسلحة التقليدية الحديثة المطورة بلا انقطاع. وينبغي اتخاذ خطوات حاسمة لتخفيض المعاناة البشرية التي يسببها استخدام أنواع معينة من هذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، تؤيد سلوفينيا بشدة الوقف الاختياري القائم بشأن تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. علاوة على ذلك، نحن على استعداد للتعاون مع وفود مهتمة أخرى متابعة للمبادرة التي قدمتها الولايات المتحدة بابرام اتفاق يتعلق بتخفيض عدد الألغام البرية المضادة للأفراد وتوفرها بغرض القضاء عليها في نهاية المطاف. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضافر موارده من أجل ازالة التهديد الماثل أمام السكان المدنيين بفعل الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة، لاسيما بعد نهاية الصراعات المسلحة.

إن أحد الانجازات الهامة في مجال الأمن العالمي هو بلا شك انشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وكخطوة نحو شفافية أكبر في الأسلحة، يمثل السجل اسهاما هاما وقيما في بناء الثقة على نطاق عالمي. مع ذلك، ينبغي لنا ألا نتردد عن محاولة جعله أداة يعتمد عليها بدرجة أكبر. ويمكن تحقيق هذا عن طريق تعزيز نظام الابلاغ، وعن طريق زيادة أنواع الأسلحة التي يتضمنها. ونعتقد أن السجل ينبغي أن يتضمن المشتريات من الانتاج الوطني، كما ينبغي اتخاذ خطوات كافية لكفالة ابلاغ عالمي وشامل. وهذا الابلاغ سيتعزز كثيرا إذا توفر الاتفاق على تقديم تدابير مناسبة للتحقق.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت تجري فيه أعمال تحضيرية مكثفة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتوقع عقده في عام ١٩٩٥. ولقد أعربت سلوفينيا، في مناسبات عديدة، عن اعتقادها بأن معاهدة عدم الانتشار ينبغي تمديدها إلى ما لا نهاية وبدون شروط.

وبموازاة ذلك، من المعترف به على نطاق واسع أن التقدم الكبير في المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب والخطوات الملموسة الآيلة إلى كفالة وضع ترتيبات دولية فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها سيسهم بدرجة كبيرة في النتيجة الايجابية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٥.

إننا نؤيد المبادرات الرامية إلى التفاوض بشأن ابرام معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وفي هذا الصدد، نشيد بالسيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على انشاء فريق عامل داخل أمانة الوكالة يقوم بتفحص ترتيبات التحقق لهذه الاتفاقية.

والجهود الدولية التي تبذل لمنع الانتشار النووي يمكن أن يتهددها أيضا الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونحن نرحب بمبادرة تفحص الخيارات المتوافرة لتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين مراقبة هذه المواد والاشراف عليها وحمايتها مباشرة.

وينبغي ألا يدخر أي جهد لتعزيز المساعي الجارية بغرض تحقيق نزع كامل للسلاح النووي. ونحن نقدر الاتفاق الأخير الذي أبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والقاضي بالتعجيل في التخفيض المتبادل لمخزونات الأسلحة النووية. بالاضافة إلى ذلك، نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، حيثما أمكن ذلك، باعتبار أنها تمثل طريقة فعالة وعملية لتحقيق نزع السلاح النووي.

نتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الماضية، يبدو أن الهدف النهائي - وهو القضاء على أسلحة الدمار الشامل - أقرب منالا. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقع عليها عدد لا مثيل له من الدول، وعدد التصديقات يتزايد بثبات. وسلوفينيا عاقدة العزم على التصديق على هذه الاتفاقية في أبكر تاريخ ممكن.

ومع إنشاء الفريق المخصص لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية مؤخرا، يبدو أن الأنشطة الدولية المتجددة تشمل جميع جوانب عملية القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وبغية المضي بسلاسة على هذا الطريق، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز بدرجة أكبر التعاون بين الدول الأعضاء في أجهزتها، ولاسيما في عمل مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل تأييدنا للمبادرات الرامية إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن أنسب حل لهذه المسألة يكون في انضمام جميع الدول المسالمة المهتمة بوصفها أعضاء كاملي العضوية. ونرحب بالدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لهذا النهج في بيانه أمس.

واسمحوا لي أن أختتم هذا البيان بابداء بعض الملاحظات القليلة الاضافية فيما يتعلق بحل معين يبين الصلة الكامنة بين مسألتي الأمن ونزع السلاح. ان الصراعات العسكرية والتوترات السياسية التي تمس عدة دول في منطقة البلقان أوجدت الحاجة إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى انهاء الصراعات، وإلى اتخاذ تدابير مناسبة لبناء الثقة في فترة ما بعد الصراعات. واستمرار الحرب في البوسنة والهرسك، والحالة المحفوفة بالمخاطر في أجزاء من كرواتيا، مثالان خطيران على الجوانب العديدة للمشكلة، ويجب التصدي لهما على نحو عاجل.

وقبل كل شيء، يجب اقناع الأطراف المتورطة في الصراعات المسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأن تتفاوض بغرض الوقف النهائي للأعمال العدائية. وبعد وضع حد للأعمال العدائية، ينبغي لهذه المفاوضات أن تتضمن تدابير لبناء الثقة والأمن، وتخفيض الأسلحة، وتخفيضا في عدد القوات المسلحة، وحل و/أو اخضاع القوات شبه العسكرية وتسريحها. وينبغي لهذه الأهداف أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة السلم.

إن الاختتام الناجح للمرحلة الأولى هذه سيهيئ الظروف اللازمة لمفاوضات المرحلة الثانية، عندما تنضم الدول الموجودة في الحوار المباشر لمنطقة الصراع، وغيرها من الدول المعنية، إلى المشاركين في المرحلة الأولى ومساعدتهم في اتخاذ ترتيبات الحد الشامل من الأسلحة وتخفيض القوات المسلحة. وتتضمن المرحلة الثانية هذه أيضا تدابير اضافية لبناء الثقة والأمن يتعين اتخاذها من قبل جميع الدول المشاركة.

هذا مثال واحد لا غير على حالة تنطوي على حاجة واضحة إلى توحيد الجهود الدبلوماسية لانهاء صراع مسلح من جهة، وإلى اتخاذ تدابير لنزع السلاح وبناء الثقة من جهة أخرى.

لقد تناولنا مسائل عديدة متعلقة بالأمن ونزع السلاح تتصدر جدول الأعمال الدولي. وإننا نؤمن أن الجمعية العامة يتعين عليها أن تقدم اسهاما هاما بشأنها كلها، وأن المناقشة الحالية في اللجنة الأولى تتصف بأهمية خاصة في هذا السياق.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب، بالنيابة عن وفد رومانيا، عن التهاني الحارة للرئيس على انتخابه لقيادة أعمال اللجنة الأولى. ونتوجه بالتهانئ أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للاشادة بسلف الرئيس، السفير فون واغنر، وخصوصا على الجهود التي بذلها بغرض ترشيد أعمال اللجنة.

لقد حدثت تغيرات عميقة في البنية السياسية الدولية في السنوات الخمس الماضية. ومع التغيرات الجذرية التي حصلت في أوروبا الشرقية، انقضت أكثر من أربعة عقود من المنافسة الأيديولوجية والعسكرية الحادة بين الشرق والغرب، الأمر الذي أتاح فرصا لا سابق لها لاحراز تقدم كبير في الأمن وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح. لقد أحرز تقدم كبير في مسائل متعددة قائمة منذ زمن، ولاسيما فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن التنفيذ الناجح للمعاهدة التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن

القضاء على قذائفهما التسيارية المتوسطة المدى والأقصر مدى، والمبادرات الأخرى مثل تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وتفكيكها، والاتفاقات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك معاهدتا تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، تمثل إسهاما هاما في وقف انتشار الأسلحة النووية. وقد نص الاتفاق الثلاثي، الذي وقع في كانون الثاني/يناير الماضي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والولايات المتحدة، على جملة أمور منها إزالة جميع الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا. كما أن إبرام اتفاقية حظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في العام الماضي كان نجاحا هائلا للجهود التفاوضية المتعددة الأطراف لمؤتمر نزع السلاح الذي عقد في فيينا.

ويبدو أن نبذ استخدام القوة وعملية نظام الأمن الجماعي الواسعة النطاق أصبحا أقرب إلى التنفيذ من أي وقت مضى، كذلك فإن انعاش الأمم المتحدة وفقا لتوجهها الطبيعي الذي حدده الميثاق والأدوار المتزايدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن، وتعزيز الهياكل الإقليمية، تؤكد كلها غلبة العنصر السياسي المتزايدة على العنصر العسكري.

وتؤيد رومانيا تأييدا ثابتا تعزيز الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف لصيانة السلم في جميع أنحاء العالم. وتضطلع الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية بدور حاسم، لا سيما في الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع وفي تعزيز احترام حقوق الإنسان وحكم القانون وفي تحقيق تعاون أوثق بين المناطق.

وفي أوروبا يتطور أسلوب بناء هيكل جديد للأمن على أساس الحرية والاستقرار. وقد أسهمت تدابير بناء الثقة على نحو كبير في تخفيض القدرات العسكرية الهجومية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ومهدت الطريق لنهج تعاونية جديدة صوب الأمن، وتوفر عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا محفلين قيمين للتعاون الأمني وللدبلوماسية الوقائية. وعلى غرار ذلك تسهم معاهدة ١٩٩٢ بشأن السموات المفتوحة في تحقيق الاستقرار الإقليمي بينما تنشئ المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا توازنا عسكريا جديدا على مستوى تسلح يقل كثيرا عما سبق. وتظهر التغيرات العميقة في هذا الجزء من العالم، الذي كانت المواجهة فيه أكثر حدة في الماضي، في إقامة مجلس تعاون شمال الأطلسي الذي أنشئ حديثا وفي مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي - الذي يضطلع بلدي بدور نشط فيه - في برامج السلم. ويجري الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية توسيعا في العضوية وفي النطاق. وعن طريق التعاون والتفاعل والحوار المستمر مع الأمم المتحدة يطور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية الشبكة الخاصة بنظام أمن تعاوني إقليمي.

كذلك نلاحظ توجهات وتطورات هامة مماثلة في مناطق أخرى من العالم، ونحن نرحب بها. واجتماع المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في الصيف الماضي في بانكوك، اتسم بدلالة تاريخية، إذ وضع إطارا للحوار السياسي والأمن ولبناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتجري الآن صياغة معاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا ويبدو أن المعاهدة الخاصة بحظر السلحة النووية في أمريكا اللاتينية - معاهدة تلاتيلولكو - سيبدأ نفاذها قريبا، ودخلت عملية السلم في الشرق الأوسط مرحلة جديدة أكثر تطورا.

وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، لا يمكننا أن نتجاهل استمرار الحالات التي تهدد الأمن الدولي وتفاقمها. ومأساة البوسنة والهرسك ليست سوى أحد الأمثلة على ذلك. إن الحالة فيما بعد الحرب الباردة تتميز بإمكانية حدوث سباق في التسلح على المستوى الإقليمي وتكديس أسلحة ذات قدرة تدميرية أكثر، من جانب عدد متزايد من البلدان. وأدى عدم الاستقرار الإقليمي، وظهور توترات عرقية ودينية، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، إلى قيام تحد حقيقي للاستقرار الدولي، الأمر الذي جعل نزع السلاح وتحديد الأسلحة أكثر حدة والحاحا من أي وقت مضى، ذلك لأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة كما قال الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي في بيانه الافتتاحي، جزآن لا يتجزآن من الأمن.

وسيشهد عام ١٩٩٥ ثلاثة أحداث رئيسية في ميدان عدم الانتشار. فسيعقد المؤتمر الخاص

باستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المحتمل البدء في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومرة أخرى ستفحص اتفاقية الأسلحة البيولوجية بواسطة هيئة تفاوضية جديدة لوضع نظام للتحقق.

وبعد ستة أشهر من الآن سيجتمع هنا ممثلو ١٧٠ حكومة ليقرروا مصير معاهدة عدم الانتشار، وهي صك دولي لقي ترحيبا كبيرا باعتباره أهم وثيقة في العصر النووي وحجر الأساس والدعامة الأساسية لنظام عدم الانتشار الذي وضع بعناية على مر السنين. وسيكون المؤتمر المعني بمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ لحظة صدق، تتخذ فيه الأمم قرارا سياسيا أساسيا. والقرار الوحيد الحصيف يجب أن يتجه نحو تعزيز نظام عدم الانتشار. وتؤيد رومانيا بحزم التمديد غير المحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار، لأن ذلك التمديد سيوقف على نحو دائم زيادة انتشار الأسلحة النووية وسيرسل تحذيرا صريحا إلى كل من يفكر في حيازة هذه الأسلحة.

ينبغي أن يكون المؤتمر محفلا للجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق التمديد غير المحدود للمعاهدة وتحقيق عالميتها وأن يضمن بالتالي النهوض بنزع السلاح النووي والتعاون من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وتعزيز نظام التحقق وتحقيق الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن لمعاهدة غير محدودة الأجل أن توفر ضمانات إضافية للاستقرار والأمن الدوليين، وتسمح في ظل نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار التجارة والتعاون الدوليين في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية.

لقد وصلنا الآن إلى المرحلة النهائية من العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥. ومع ذلك لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به. ويرى وفدي أنه ينبغي الاسراع باتخاذ قرار بشأن المسائل التنظيمية والإجرائية المتبقية لأن الإعداد السليم في الوقت المناسب لمؤتمر ١٩٩٥ هو مفتاح النجاح في علمية الاستعراض والتمديد نفسها.

ومما يتمم عدم الانتشار النووي إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وعقد ترتيبات لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ووقف انتاج المواد الانشطارية.

وقد أوضح القرار ٤٨/٧٠ بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن المجتمع الدولي بأسره يرحب بالإبرام المبكر لهذه الاتفاقية حتى تسهم بفعالية في منع انتشار الأسلحة النووية وفي عملية نزع السلاح النووي.

وفي هذا العام ركز مؤتمر نزع السلاح عمله على المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وترحب رومانيا بالتقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن وتأمل أن نستخدم، هنا وفي جنيف، كل الوقت المتاح للعمل فيما بين الدورتين للإعداد لمفاوضات ناجحة خلال الدورة القادمة.

وكما ذكرنا مرارا في مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى، تسعى رومانيا إلى وضع معاهدة عالمية متعددة الأطراف لوقف التجارب النووية على نحو شامل وفعال يمكن التحقق منه. وينبغي أن يكون نظام التحقق ذا طبيعة دولية ومجديا اقتصاديا، كما ينبغي أن يوفر قدرات أساسية لرصد الالتزام بأحكام المعاهدة على مستوى عالمي.

إن مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لطمأنة الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها كانت موضوع مداولات مستفيضة في مؤتمر نزع السلاح. ويتعين استمرار بذل الجهود في هذا الاتجاه بحيث يمكن التوصل إلى ترتيب لاستكمال فوائد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل والفعال للتجارب. وهذا الترتيب ينبغي أساسا أن يعطي ضمانات أمنية جامعة ملزمة قانونا، سلبية وإيجابية، وتكون عالمية النطاق وموحدة وشاملة. والبحث عن الحل يجب ألا يجري دون الأمم المتحدة، بل إننا نحبذ فكرة توكيد مجلس الأمن، على أساس أوسع، للالتزامات التي تعهدت بها أصلا ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨).

ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أيضا أن يبدأ المفاوضات في أسرع وقت ممكن لاختتام معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في أجهزة التفجير النووية.

إن اختتام المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية كان نجاحا كبيرا لدبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وهذه الاتفاقية معترف بها عموما باعتبارها الاتفاق الأول لنزع السلاح الشامل القابل للتحقق بحق، المزود بنظام للتحقق شامل وفعال على نحو فريد يشمل المرافق العسكرية وغير العسكرية. وبهذه الروح شرع البرلمان الروماني في عملية التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونحن على ثقة من أن بلدي سيكون من الدول الـ ٦٥ الأولى الأطراف في هذا الاتفاق.

عبر العامين الماضيين حققنا بعض النتائج الإيجابية في تحسين وتعزيز النظام الذي أنشأته اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢. ولقد قدمت رومانيا البيانات المطلوبة، وفقا لنص وروح تلك الاتفاقية، من أجل التدابير المحسنة لبناء الثقة. ولكن يوجد فرق واضح بين بناء الثقة وبين التحقق. لذا فقد أيدت رومانيا القرار المتخذ في مؤتمر ١٩٩١ الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين مخصص لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة من وجهة النظر العلمية والتقنية. وقد اضطلع الخبراء الرومانيون بدور ناشط في أعمال الفريق المخصص التي تم انجازها بنجاح قبل عام باعتماد تقرير بتوافق الآراء، يوصي بجملة أمور، منها بعض تدابير التحقق المحتملة لتعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها. ونرحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وسنشارك مشاركة نشيطة في عمل الفريق المخصص الذي أنشأه المؤتمر لينظر في التدابير الملائمة، بما في ذلك نظام محتمل للتحقق، لتضمينها، حسب الاقتضاء، يكون ملزما قانونا.

قبل أن أختتم دعوتي أقول بضع كلمات عن الشفافية باعتبارها وسيلة لتشجيع بناء الثقة فيما بين الدول والتقدم بنزع السلاح. لقد اتخذت خطوة هامة صوب زيارة الشفافية بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومنذ السنة الأولى قدم بلدي بيانات لتضمن في السجل وهي تؤيد زيادة تطويره، وجعله شاملا ومتوازنا ومشجعا على المشاركة العالمية.

كما تعتقد رومانيا أنه ينبغي إيلاء الانتباه اللازم للاقتراح بوضع مدونة لقواعد السلوك في عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية، بهدف متابعة المناقشة حول التدابير الكفيلة لمعالجة تكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار. ومن شأن هذه المدونة أن تزيد الصراحة والشفافية في هذا الميدان، كتدبير اختياري لبناء الثقة، بوضع مبادئ ومعايير عالمية وغير تمييزية تتبعها الدول المنظمة لدى النظر في عمليات نقل الأسلحة. والاقتراح الذي قدمته رومانيا لهذا الغرض إلى مؤتمر نزع السلاح رحبت به وفود عديدة اعتبرت أنه ينطوي على إسهام في تعزيز الثقة والتفاهم فيما بين الدول، ودعت إلى البدء في المفاوضات الموضوعية حول هذه المدونة وحول صياغتها. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن مدونة قواعد سلوك كهذه، بالرغم من أننا ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا، يمكن أن ترسي مبادئ ومعايير عالمية وغير تمييزية يعول عليها لتنظيم عمليات نقل السلاح ويمكن أن تساعد على نحو كبير في تحديد النمو المحتمل للتوتر الإقليمي أن تساهم في زيادة الاستقرار.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإنني على ثقة بأن خبرتكم في هذا المجال ستساهم في تعزيز مداولات هذه اللجنة. وأود أيضا أن أهنئ بقية أعضاء المكتب متمنيا لهم جميعا كل التوفيق والنجاح.

بالرغم من التطورات والتفاؤل الناشئ عن التغيرات الإيجابية العالمية بانتهاء الحرب الباردة، واشتراك الأمم المتحدة في عملية الجهود السلمية، إضافة إلى الانجازات الجزئية التي تحققت في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، فقد بدأت في الظهور حالات جديدة، تهدد السلم والأمن الدوليين مثل ازدياد النزاعات الوطنية والإقليمية المسلحة وانتهاك حقوق الإنسان والصراعات الاثنية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. كل هذه الحالات لا تساهم في خلق

بيئة دولية سليمة يسودها التعايش والاحترام والسلم والأمن. وفي هذا السياق، نؤكد بأن معالجة هذه الظواهر والحالات تستدعي منا اتباع منهج جديد للتغلب عليها لصالح البشرية.

إن النظام الدولي الجديد، الداعي إلى تخليص العالم من جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا بد أن يقوم على مبادئ التعايش السلمي وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق كل دولة في اختيار طرقها الإنمائية تأكيدا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي. إن تقرير الأمين العام عن الأبعاد الجديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة قد ساهم في استكشاف سبل لتعزيز الآلية الدولية القائمة لنزع السلاح وتكييفها مع الحقائق العالمية الجديدة.

وتؤكد بلادي في هذا الصدد على أهمية التفاعل المناسب بين مختلف عناصر هذه الآليات. إن موضوع نزع السلاح ينبغي أن يكون موضع اهتمام مشترك من جانب جميع الدول وأن يتم السعي إلى تحقيق بما يخدم السلم والأمن الإقليمي والدولي. ونؤكد أيضا على أهمية قيام مجلس الأمن والجمعية العامة بدور فعال وإيجابي في هذا الاتجاه وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

كما أن وفد بلادي يتفق مع التوجه الداعي الى أهمية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وأن يتم اختيار الأعضاء عن طريق الشفافية والموضوعية. وأن يكون فيه التمثيل عالمي النطاق، ليأخذ في الحسبان شواغل بقية دول العالم.

إن نزع السلاح العالمي وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على النطاق العالمي أمران ملحان للغاية في إزالة رواسب عصر الحرب الباردة وتحقيق السلم والأمن في العالم. وفي هذا السياق، نعلق أهمية بالغة على إنجاح مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ١٩٩٥. إن الوقف الاختياري للتجارب النووية الذي اعتمدته مؤخرا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوة إيجابية، ونأمل أن تلتزم الدول الأخرى التي تمتلك هذه الأسلحة بنفس الموقف.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن إيمانا صادقا بأن قضايا السلم والأمن ونزع السلاح وحل النزاعات والصراعات لا بد أن ترتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي: التعايش السلمي؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات والخلافات؛ ورفض الاحتلال والهيمنة والتوسع؛ وتأكيد حق كل دولة في السيادة والاستقلال واحترام نظامها السياسي وحقها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمشيا مع تطلعاتها وخططها التنموية، وبما يضمن لها المحافظة على مواردها الطبيعية. هذه هي المبادئ التي نؤمن بها ونلتزم بها في علاقاتنا الثنائية والإقليمية والدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

استنادا الى هذه المبادئ والمفاهيم والأهداف، ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، التي هي في أمس الحاجة إليهما، خاصة بعد الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الماضيين والتي أستخدمت فيها أنواع مختلفة من أسلحة الدمار الشامل، وما نتج عن ذلك من أضرار خطيرة على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة، مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للدعوة الى حل المشاكل والنزاعات القائمة بالحوار والطرق السلمية، والعمل على تعزيز علاقات التعاون بين دول المنطقة على المستويين الثنائي والجماعي، ارتكازا على مبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي، بهدف إعادة بناء الثقة وإرساء قواعد ثابتة لضمان السلام والأمن والاستقرار الدائم في المنطقة.

من القضايا الهامة والخطيرة التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها مشكلة وجود الألغام والأجسام الغريبة القابلة للانفجار في العديد من مناطق النزاع في العالم وخاصة منطقة الخليج. إذ لم تنجح مياهنا الإقليمية وشواطئ جزرنا البحرية، من جراء الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير دولة الكويت الشقيقة، من هذه الآثار التي لا تهدد سكان المنطقة فحسب بل تضر بمصالح حركة الملاحة الدولية. إن وفد بلادي يرى

أن معالجة هذه الحالة تعد مسؤولية انسانية دولية مشتركة ويجب معالجتها ضمن إطار مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد التوجه القاضي بأن يكون للأمم المتحدة والهيئات المتخصصة والمنظمات الإقليمية دور هام وفعال في مجال نزع السلاح على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يتطلب دعما وتأييدا خاصا من قبل الدول المالكة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. لقد أيدت بلادي دائما إقامة مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، مما سيساعد على تهيئة الظروف لتحقيق السلم والاستقرار والتنمية الدائمة.

وفي هذا الصدد، نطالب إسرائيل، باعتبارها مالكة لأسلحة نووية، بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وانسجاما مع مسيرة السلام الجارية في المنطقة.

إننا نعلق أهمية خاصة على تمكين هيئة نزع السلاح من التركيز باهتمام وبمزيد من التمعن على البنود الأساسية والهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وتقديم مقترحات عملية بشأنها. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج مجالات أخرى ذات أهمية مثل تدابير بناء الثقة من أجل حفظ السلم والاستقرار والترتيبات الأمنية الإقليمية. بالإضافة الى ذلك ينبغي تعديل الهياكل التنظيمية لمؤتمر نزع السلاح بحيث يصبح متوافقا مع حقائق عالم اليوم.

مع اقتراب الأمم المتحدة من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، يتعين عليها أن تواجه التحدي المتمثل في التحول الى عالم حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد فإننا نؤيد التوجه الداعي الى ترشيد أعمال اللجنة وتنقيح جدول أعمالها وإيلاء أهمية خاصة للأسس والقواعد اللازمة التي تعزز الأمن والسلم الدوليين بفاعلية. ونؤيد في هذا الصدد أيضا حل المنازعات بالطرق السلمية التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

إن الآثار المترتبة على سباق التسلح الإقليمي والعالمي والإنفاق العسكري الجامح لا تقتصر على تهديد السلم والأمن الدوليين فحسب، بل إنها تسبب نزيفا هائلا في الموارد المالية والاقتصادية الوطنية وبالخصوص في البلدان النامية. وبالتالي فإن السعي من جانب هذه البلدان الى نزع السلاح وتخفيض النفقات العسكرية سيمكنها من إعادة توجيه مواردها وتسخير وتكريس طاقاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعزيزا للأمن والسلم الإقليمي والدولي. وبالرغم من إدراكنا بأن المشاكل والنزاعات الاقليمية لها خصوصياتها الجغرافية والسياسية والاجتماعية والأمنية فإن التوصل الى حلول نهائية لهذه المشاكل يقتضي توفر الإرادة السياسية وبناء الثقة بين الدول وبالخصوص دول الجوار، وتطوير آليات الحلول السلمية في تسوية النزاعات والصراعات الإقليمية والدولية القائمة.

وتأتي في هذا المقام أيضا أهمية تفعيل ودور محكمة العدل الدولية المساهمة في حل المنازعات بين الدول.

إن هذا الاجراء والممارسة هما، في اعتقادنا، الضمان الأكبر لتخفيض حدة المنازعات والتوترات وحل هذه المنازعات وتسويتها سلميا بدلا من التهديد العسكري واستعمال القوة وتكريس أسلحة الدمار الشامل. إن هذا الإجراء سيساهم مساهمة فعالة في خلق بيئة دولية سليمة بعيدة عن التهديدات والمخاطر، بيئة دولية يتحقق فيها نزع السلاح وتتحقق فيها التنمية، بيئة يسودها الأمن والاستقرار.

السيد كاماتشو أومستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، يسر الوفد البوليفي حقا أن يراكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير أدولف ريتر فون واغنر.

لقد أعاد انتهاء الحرب الباردة الأمل للبشرية في أن نتمكن من العيش في سلم، كما ألقى على عاتق

الأمم المتحدة التحدي التاريخي لإرساء الأسس لقرن جديد خال من تهديد الأسلحة النووية.

ومن واجبنا، باعتبارنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نتحمل مسؤولية حقيقية عن تحقيق نزع سلاح نووي كامل عن طريق اعتماد التزامات قانونية ـ وليس عن طريق الخطب والإعلانات.

لقد ثبت أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك أساسي في جهودنا لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبوليفيا تولي تأييدها الكامل لضمان تحقيق هدفها النهائي.

وفي دراستنا الشاملة لنزع السلاح، تكتسب معاهدة حظر التجارب النووية أهمية خاصة. وإذا ما كان لهذا الاتفاق أن يكون فعالا، فيجب أن يكون قابلا للتطبيق عالميا وقابلا للتحقق منه دون تشكيك. ووجوده سيشكل دون شك عنصرا أساسيا في نزع السلاح.

وبوليفيا تأمل أيضا في إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية، حتى يكون من الممكن أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إننا نؤيد التخفيض الواسع النطاق في الميزانيات العسكرية، ونزع السلاح العام، وحظر التخلص من المخلفات المشعة، والشفافية في الاتفاقات والعمليات المتعلقة بالأسلحة.

وحتى نكفل التنمية القوية والأمن الجماعي والتعاون بين الدول، فيجب أن تتضمن تدابير بناء الثقة التسوية السلمية العادلة في الوقت المناسب للمسائل الموروثة من الماضي.

ويرى وفدي أنه ينبغي للجمعية العامة أن تركز بدرجة أكبر على مراقبة النقل العشوائي للأسلحة التقليدية وللاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والأنشطة ذات الصلة.

ومع أننا على علم تام بالآثار المدمرة للأجهزة التي سببت الموت للملايين في الصراعات الأخيرة، فإن الأسلحة التقليدية لا تزال تفرض تهديدا خطيرا على البلدان الممثلة هنا.

وبوليفيا، بصفتها عضوا مسؤولا في مجتمع الأمم، عازمة على الإسهام في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة عن طريق تنفيذ تدابير قانونية على المستوى الوطني ترمي الى تنفيذ المبادرات والأحكام بشأن الموضوع المترتبة عن الهيئات المختصة والاتفاقات ذات الصلة.

ووفدي يعتبر مما له أولوية في هذه الدورة للجمعية العامة تناول المسائل المتعلقة بإزالة الألغام وفرض وقف مؤقت على تصدير الألغام المضادة للأفراد.

ونيابة عن حكومات إكوادور، وبيرو وفنزويلا وكولومبيا وبوليفيا، جميع أعضاء اتفاق قرطاجنة، قدمنا في شهر حزيران/يونيه الماضي اقتراحا محددا لإنشاء الصندوق الاستئماني الخاص الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ٧/٤٨. واقتراح بلدان الانديز، كما هو وارد في الوثيقة A/49/357/Add.1، يعكس قلقنا فيما يتعلق بخطورة مشاكل الألغام، التي يمثل استخدامها العشوائي وانتشارها بوضوح عقبة أمام الأمن والتنمية.

وعلى المستوى الإقليمي، تشعر بوليفيا بالفخر لكونها جزءا من أسرة أمريكا اللاتينية التي أنشأت، عن اقتناع، منطقة خالية من الأسلحة النووية فعلا. وبهذه الطريقة، تسهم منطقتنا إسهاما محددا في السلم الدولي. ومن ثم تؤيد بوليفيا الجهود التي تبذلها مناطق أخرى لتصبح مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك نعتقد أن الجهود الرامية الى ضمان عالم خال من هذا التهديد المروع للإنسانية يجب أن تحظى بدعم سريع من المجتمع الدولي بأسره. وبخاصة من الدول التي تحوز أسلحة نووية.

وحكومة بوليفيا على اقتناع بأنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتحويل أو إعادة توجيه الموارد المادية والمالية والبشرية للأغراض غير العسكرية.

وإعادة توجيه جهودنا هذه ستساعد على تعزيز تقدم البشرية. إنها ستساعد على حل المشاكل الاجتماعية الملحة لعصرنا. وبخاصة الفقر المتزايد والواسع الانتشار في العالم الثالث.

إن التقدم المحرز في البحث العلمي والوسائل المتاحة ينبغي أن تستخدم لخدمة قضايا نبيلة بدلا من استخدامها للدمار الشامل أو الحرب.

إننا نحبذ الحياة، ونمقت الموت الناجم عن التفكير السقيم أو الكراهية أو عن أخطاء قلة من الأشخاص.

هذه هي المبادئ الأساسية التي سيسترشد بها وفد بوليفيا في هذه اللجنة.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يسر الوفد النيجيري أن يراكم تترأسون شؤون اللجنة الأولى في الدورة الراهنة للجمعية العامة. إن انتخابكم تحية لكم ولبلدكم العظيم، إكوادور. ونحن واثقون بأن مداولاتنا ستكون مثمرة بفضل مهاراتكم الدبلوماسية. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لضمان النتيجة الناجحة تحت قيادتكم. ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب اللجنة، ونتمنى لهم النجاح في اضطلاعهم بمهام منصبهم.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا الصادق لسلفكم، السفير الألماني أدولف فون واغنر، على الطريقة الرائعة الذي وجّه بها أعمال اللجنة خلال الدورة الثامنة والأربعين. إن الجهود الدؤوبة التي بذلها فيما يتعلق بترشيد أعمال اللجنة بدأت تؤتي ثمارها - ويتجلى ذلك في نمط مناقشتنا وتنظيم أعمالنا خلال الدورة الحالية. ونحن نتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في ذلك المجال بغية جعل اللجنة تتصدى لتحديات عصرنا على نحو أكثر تناسبا.

بعد أشهر قليلة سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا. وسيكون ذلك مناسبة للتقييم ولرسم المسار نحو السلم والأمن الجماعي، الذي يجب أن يتضمن بالضرورة استغلال الموارد المتوفرة المحدودة في سبيل التنمية وتقدم البشرية جمعاء.

وسيكون إنجازا كبيرا للمنظمة إذا تمكنت من القول إنه تحقق تقدم لا يمكن عكس مساره صوب القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل؛ وإننا استطعنا، في إطار خطة نزع السلاح للأمم المتحدة، أن نتوصل إلى اتفاق على استعمال التكنولوجيا بصورة رئيسية للأغراض السلمية، وعلى معايير نقلها إلى الاقتصادات النامية؛ وإننا وضعنا معايير مقبولة دوليا لإنتاج ونقل الأسلحة التقليدية. والمحزن أن ذلك لن يتحقق بحلول عام ١٩٩٥. غير أننا يمكننا في هذه الدورة للجمعية العامة أن نعتمد خطة مستقبلية لنزع السلاح لفترة ما بعد عام ١٩٩٥ تعطى فيها الأولوية لهذه الأهداف.

وترى حكومتي أن القضاء على الأسلحة النووية ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. ويجب على العالم ألا يسعى إلى التمييز بين أسلحة الدمار الشامل في الجهود التي يبذلها من أجل القضاء عليها. ولا بد لنا من حظر إنتاج واستعمال هذه الأسلحة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

إن القرار الذي يتعين أن يُتخذ في مؤتمر الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المتوقع عقده عام ١٩٩٥ قرار حاسم، حيث أنه سيشير إلى إذا ما كنا سنحقق تقدما أو تراجعا في خطة نزع السلاح النووية، وما إذا كنا سنعزز نظام منع الانتشار أو إضعافه.

وينبغي عدم التسليم بأن عام ١٩٩٥ يتيح فرصة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار من خلال تمديد لا محدود وغير مشروط لها. فالتمديد غير المشروط واللامحدود للمعاهدة هو بوضوح أسهل طريق لإضعاف نظام منع الانتشار بسبب أوجه اللاإنصاف التي تتسم بها الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف، والهيكل التمييزي للمعاهدة. والقول بأن التمديد اللامحدود للمعاهدة هو الخيار الوحيد المتاح للأطراف يمكن أن يكون من باب التضليل. والخيارات الممكنة المتاحة في الاتفاقية ينبغي أن تتوضح للدول الأطراف، كي يتسنى

لها أن تتخذ حينئذ قرارا موضوعيا ومبنيا على معلومات. لهذا السبب، يود الوفد النيجيري أن يرى قيام الجمعية العامة باتخاذ قرار يُشعر الدول الأطراف بأهمية القرار المستقبلي بغية أن تتمكن من البدء، في مختلف عواصمها، من إيلاء النظر المتأني لأهمية الفقرة ٢ من المادة العاشرة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، نود الحصول على تفسير قانوني واضح لهذه المادة، تفسير بعيد عن التحيز واللاموضوعية وخال من الصبغة السياسية الشديدة. بالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يقول إن فرض قرار غير مناسب بشأن التمديد من خلال التلاعب بالإجراءات يمكن أن يعطي عكس النتائج المرجوة ويصبح مكلفا للتقدم في نزع السلاح بصورة عامة.

أما العوامل الأخرى التي ستساهم في نجاح مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد عام ١٩٩٥ فهي التالية: تحقيق حظر شامل للإنفجارات الناجمة عن التجارب النووية؛ وحظر إنتاج المواد الإنشطارية وناقلاتها؛ وإيجاد صك ملزم قانونا، بعد إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. والطلبات المقدمة لاتخاذ هذه التدابير قديمة قدم معاهدة عدم الانتشار نفسها. وبالإضافة إلى كون هذه الطلبات طلبات مشروعة، فإن المناخ الدولي الحالي يؤيد هذه التدابير ويمكن من اتخاذها. علاوة على ذلك، توجد حاجة إلى إقامة توازن بين دور الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبين أنشطتها في مجال نقل التكنولوجيا النووية وغيرها من الأنشطة التعزيزية، حتى تتحقق بالكامل الرؤيا الكامنة وراء معاهدة عدم الانتشار، وهي "الذرة من أجل السلم".

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي أيضا، يتمثل القلق الجديد والمتنامي فيما يُبلغ عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، التي تبطل نظام عدم الانتشار النووي. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يعالج هذا القلق بطريقة فعالة.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في السنوات الثلاث الماضية ثلاثة قرارات نالت تأييدا واسع النطاق بشأن الشفافية في الأسلحة، منشئة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وموصية بالنظر في المزيد من تطوير السجل والتوسيع المبكر لنطاقه حتى يتضمن أنواعا إضافية من العتاد والبيانات المتعلقة بالموجودات العسكرية ومشترياتها من خلال الإنتاج الوطني. ويشعر الوفد النيجيري بخيبة أمل من أن فريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع في عام ١٩٩٤ للنظر في هذه المسألة لم يتمكن من الاتفاق على توسيع السجل كما تمت التوصية به. وينبغي بذل كل الجهود من أجل أن يحقق السجل أهداف الشفافية الكاملة في جميع أنواع الأسلحة، وفي عمليات النقل والموجودات الوطنية على السواء، بغية تعزيز مصداقيته والإبقاء على التزام الدول الأعضاء بإبلاغ السجل.

وفي عام ١٩٩٠ اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٦٢/٤٥ ألف المعنون "إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح". ويُعنى الإعلان أساسا بآمال شعوب العالم في تحقيق سلم وأمن دائمين وبتطلعاتها. ولقد اعترف بتصميم المجتمع الدولي على إحراز التقدم في التسعينات عن طريق متابعة نزع السلاح بعزم إلى جانب جهود أخرى ضرورية لتحقيق سلم وأمن حقيقيين. ونص الإعلان على أن الأمم المتحدة ستستمر في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح، في حين يمكن للجهود الثنائية والجهود الإقليمية أن تكون مكملة وداعمة على نحو مشترك في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاقها.

لقد بلغنا الآن منتصف العقد، وقد حدثت تغيرات كبرى إيجابية وسلبية على السواء منذ ذلك الإعلان. ويعتقد وفدي أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تقييم واستعراض الإنجازات في ميدان نزع السلاح على ضوء الأهداف المقترحة في الإعلان، وتكييف عناصرها إن اقتضى الأمر مع المسائل ذات الأولوية لفترة ما بعد الحرب الباردة. وكما فعلنا في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٨٥ فيما يتعلق بإعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح، نود أن نقترح إدراج بند في جدول أعمال هيئة نزع السلاح، ونحن لا نزال في منتصف التسعينات، بعنوان "استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح".

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي للتقدم الذي أحرز في صياغة المعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

ونتطلع الى الإبرام المبكر لهذه المعاهدة واعتمادها من جانب الدول المعنية في المجتمع الدولي. وتوقعا لهذا التطور الإيجابي وللإفادة من التنفيذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو في امـــريكا اللاتينية، اعتمدت الدول الأعضاء فـــي منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي بالإجماع إعلانا بشأن نزع الأسلحة النووية من جنوب الأطلسي وذلك خلال اجتماعهم الثالث في برازيليا بالبرازيل في الشهر الماضي. وهكذا، سيؤدي هذا التطور الى جعل منطقة كبيرة من العالم خالية من الأسلحة النووية وسيمكن البلدان النامية في تلك المنطقة من تكريس طاقاتها ومواردها للتنمية لصالح سكانها. ويمكنها بالتالي من المساهمة في الهدف المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبنفس القدر نود أن نشجع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي جنوب آسيا.

أخيرا، يود وفد نيجيريا أن يسترعي الانتباه الى المشاكل الخاصة بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا. إن هذا المركز يحتاج الى إعادة تنشيط عن طريق توفير الموارد البشرية والمادية حتى يتمكن من أداء الدور الذي أنشئ من أجله وهو توعية وتعليم الرأي العام في افريقيا فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح وبناء الثقة بين الدول، وكذلك بالتسوية السلمية للمنازعات والتنمية.

السيد أتيفـــا (اثيـــوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم وسائر أعضاء المكتب بحرارة بمناسبة انتخابكم لقيادة مداولاتنا في اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ويثق وفدي في أننا سنتوصل الى نهاية مثمرة وناجحة تحت رئاستكم ونؤكد لكم تعاوننا وتأييدنا.

في السنوات القليلة الماضية هنأنا أنفسنا بإعلان انتهاء الحرب الباردة ورحبنا بالمناخ السياسي الدولي الإيجابي الجديد الخالي من التوترات. وشعرنا بتحرر نسبي في تفاعلاتنا الثنائية والإقليمية والدولية الناشئة عن التطورات الإيجابية التي سادت العلاقات الدولية بين الدول. بيد أننا لم نحقق بعد توقعاتنا، بسبب ظهور أشكال جديدة من التحديات للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من الإنجازات الهائلة التي تحققت في ميدانـــي نـــزع الســلاح والأمن الدوليين لا نزال نواجه تحديات صعبة ينبغي تناولهـــا دون إبطاء. وكما نقول دائما، إن تهديد السلم في مكان ما تهديد للسلم والأمن في كل مكان.

إن المآسي الأخيرة في رواندا، والحالة التي لم تحسن في الصومال، على الرغـم مما طـــرأ عليها من تحسن نسبي، والصراعات في يوغوسلافيا السابقة والأحداث المأوساية الأخرى التي اكتست أشكالا مختلفة، دروس تعلمنا أنه توجد دائما ظروف طارئة غير محتملة وغير متوقعة تفرض تهديدا على قرون من الحضارة الإنسانية. وجهودنا من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب حلت محلها الجهود الرامية الى تناول علامات الاختلالات العالمية في مختلف أنحاء العالم. وتنفق منظمتنا حاليا ما يزيد على ٣ بلايين دولار في العام للقيام بالأنشطة اليومية لحفظة السلم التابعين للأمم المتحدة الذين يرابطون في مختلف الأماكن المضطربة في العالم. وجميع هذه الحالات تؤكد أننا في حاجة الى المزيد مـــن الإرادة والالتزام السياسيين لضمان السلم والأمن الدوليين. ويبدو أن بعض الجهود التي تبذل على المستويين الإقليمي والدولي مشجعة.

ويرحب وفدي بتوقيع حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقية غزة وأريحا بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. والتدابير الجريئة التي اتخذتها الأردن واسرائيل بالتوقيـــع علـــى إعلان واشنطن بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ تستحـــق تقـــديرنا الحار. هذان التطوران الهامان يمثـــلان عنصرين أساسيين في التفاؤل الفعال للمشاكل التي طال أمدها في الشرق الأوسط.

ووفقا للإعلان الخاص بنزع السلاح النووي في افريقيا الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٤ والقرارات المختلفة للجمعية العامة، توصل فريق الخبراء المعني بإعداد مشروع معاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا الى نتائج مثمرة. اننا نرحب بحرارة بمشروع نص المعاهدة الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في افريقيا الذي اعتمد في أديس أبابا ونطالب باعتماده في الوقت المناسب. هذه النتيجة الناجحة التي جاءت بعد سنوات من المفاوضات الجارية في مسعانا لإنشاء

مناطق خالية من الأسلحة النووية لا تعد إنجازا لقارة افريقيا وحدها، وإنما للعالم كله. ويعتبر النص النهائي للمعاهدة المعروضة علينا أحد أوجه النجاح الرئيسية التي تحققت في فترة ما بعد الحرب الباردة.

على الرغم من أن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، الذي عقد في عام ١٩٨٧، عهد الى الأمم المتحدة بولاية محددة لتناول الشواغل الناشئة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، يبدو أن برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء لم ينفذ حتى الآن. ونود مرة أخرى أن نشدد على علاقة الترابط بين نزع السلاح والتنمية من جانب والأمن والتنمية من جانب آخر. وأحد الشعارات الحديثة يقول إن التنمية هي السلم ولكننا لم نستطع أن نقنع أنفسنا بضرورة التغلب على التحديات التي تقف في وجه التنمية والتي تعتبر في الواقع الأسباب الرئيسية لكثير من المشاكل في عالمنا المضطرب. ويشجعنا أن تستكمل "خطة للسلام" بـ "خطة للتنمية". ونتطلع قدما الى التنفيذ المتزامن للاقتراحات الواردة في جدولي أعمال الأمم المتحدة في مجالي السلم والتنمية، ووفقا للمبادئ المتفق عليها عالميا.

لم تتمكن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٤ من إصدار مبادئ توجيهية وتوصيات واضحة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ودور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. ويعتبر ذلك دليلا على أن الطريق لا يزال طويلا لسد هذه الفجوة.

إن تفاؤلنا يصطدم بالافتقار إلى توافق الآراء في المداولات الجارية في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الخاص بمعاهدة عدم الانتشار، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن معاهدة عدم الانتشار صك من أهم الصكوك الدولية التي تحظر بالفعل انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن التشكيك في الحاجة إلى تمديدها. ويرى وفدي أن التمديد اللانهائي لا بد من تحقيقه إذا اتخذت إجراءات تكميلية في المجالات الأخرى لنزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، يقلقنا الافتقار إلى التقدم في مؤتمر نزع السلاح بشأن المفاوضات الرامية إلىوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ووقف انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. إن كفالة الاستعمالات العادية والسلمية للتكنولوجيا النووية وتوفير تأكيدات أمنية فعالة وقابلة للتحقق للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية لا شك في أنه سيساعد على سد الفجوة القائمة في وجه التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وتؤيد المبادرات والخطوات المبدئية التي اتخذها الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لوقف التجارب النووية.

إن استمرار وجود الألغام البرية المضادة للأفراد يتطلب اهتماما عاجلا لأن التهديد الذي تفرضه هذه الأجهزة التي تتعذر رؤيتها شاغل لا يمكن التغاضي عنه. وتوجد اليوم حوالي ٨٥ مليون جهاز من هذه الأجهزة مبعثرة في جميع أرجاء العالم. وهذا يجعل نسبة الألغام البرية المضادة للأفراد واحدا لكل ٥٠ نسمة، وإن المتضررين أشد الضرر من هذه الأسلحة الخفية هم المدنيون. ونتطلع قدما إلى الالتزام المتضافر والعملي من جانب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة بلا تحفظ في مجال إزالة الألغام. إن مساعينا لكبح الخطر المميت الذي تفرضه الألغام البرية المضادة للأفراد ينبغي أن تمتد لتشمل حظر استخدامها وانتاجها وتخزينها وتوزيعها.

ختاما، أود أن أؤكد أنه يتعين علينا أن نتذكر العقود الضائعة التي لم يتحقق فيها أي تقدم فعال في نزع السلاح والتنمية. أما الآن وقد أفسحت المواجهة بين الشرق والغرب الطريق للتفاهم والتعاون المشتركين، فينبغي أن نتمكن من اغتنام هذه الفرصة التاريخية لمنفعة البشرية. ويتعين علينا ألا ندخر جهدا لتسوية خلافاتنا وزيادة مساعينا المشتركة إلى أقصى حد. وإذا عملنا بيد واحدة، فسيكون بوسعنا بسهولة أن نحدث أثرا طيبا لمنفعة أجيال الحاضر والمستقبل.

السيد بايشورو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد بيلاروس أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم المتسم بمسؤولية كبيرة. ونحن على يقين من أن عمل اللجنة الأولى في ظل توجيهكم سيكون فعالا.

إن النهج الأساسي لجمهورية بيلاروس إزاء حسم مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي وارد في دستورها الجديد، الذي اعتمده المجلس السوفياتي الأعلى في آذار/مارس ١٩٩٤. وتنص المادة ١٨ من الدستور على أن السياسة الخارجية لجمهورية بيلاروس ستبنى على مبادئ المساواة بين الأمم وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وغيرها من مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها. وهدف جمهورية بيلاروس هو جعل أراضيها خالية من الأسلحة النووية ودولة محايدة. وتضطلع بيلاورس بمهام عملية في سياستها الخارجية وفقا لهذه الأسس الدستورية.

إن بيلاروس، باعتبارها دولة أوروبية، تشارك مشاركة تامة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وهي تسعى إلى أن تصبح عضوا في المجلس الأوروبي وإلى إبرام اتفاقات شراكة مع البلدان الأوروبية والمنظمات الإقليمية.

وبيلاروس على استعداد أيضا لدعم دور الأمم المتحدة وتعزيزه تعزيزا شاملا باعتبارها المحفل المسؤول الأول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نقلل من قدر دور الأمم المتحدة في تطويق الصراعات المسلحة التي أخذت تنشب في كل قارة تقريبا ومنع امتدادها إلى المناطق الأخرى وتسويتها. وستشارك جمهورية بيلاروس بنشاط في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع وقوع مثل هذه الصراعات.

لقد عرف التاريخ بلدانا أصبحت دولا نووية، ولكن لم يحدث قط، إلى الحين الذي اتخذ فيه برلمان بيلاروس قرارا في شباط/فبراير ١٩٩٣ بالتصديق على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن يتخلى بلد عن مركزه النووي ويصبح دولة غير نووية.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أن مؤتمر نيسان/ابريل ١٩٩٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار يمكن وينبغي أن يؤدي إلى التمديد اللانهائي لتلك المعاهدة. ونود أن تصبح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافا في المعاهدة. ولكفالة ذلك، يتعين على الدول النووية الخمس أن تقدم ضمانات أمنية إضافية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، في إطار المعاهدة. ويمكن كذلك تزويد البلدان غير النووية بضمانات أمنية في شكل قرار من مجلس الأمن يضطلع الأعضاء الدائمون فيه بالتعهد، في حال حدوث عدوان نووي، باتخاذ تدابير كافية لحماية أمن الدول غير النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب جمهورية بيلاروس باتخاذ خطوات إضافية صوب القضاء على القذائف النووية، وهي عملية يتعين على جميع الدول النووية الاشتراك فيها. وكما ذكر سعادة ميخائيل شيغير، رئيس وزراء بيلاروس، في بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن بلدنا أعرب عن تضامنه مع اقتراح الاتحاد الروسي بوضع معاهدة بشأن الأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي.

لقد كانت جمهورية بيلاروس من المبادرين بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر خاص في جنيف لتعزيز نظام اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونود إقامة نظام تفتيش بموجب تلك الاتفاقية. ولكننا نعتقد أنه ليس من السليم أن نفرض في هذا الصدد أي عبء مادي على الدول القائمة بالتفتيش.

لقد وقعت جمهورية بيلاروس على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة السماوات المفتوحة. وبيلاروس على استعداد للمشاركة في أنظمة عدم الانتشار الدولية، وإعلان وقف تصدير الألغام المضادة للأفراد، وتيسير الإبرام السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب والعمل بنشاط في الميادين الأخرى لتحديد الأسلحة.

وفي هذا الصدد نود أن نسترعي انتباه الوفود الأخرى إلى ضرورة اعتماد خطة، في أسرع وقت ممكن، لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح في جنيف، كما اقترح السفير أوسليفان، بعد عمل تحضيري دقيق ومشاورات متعددة الأطراف. إن قبول أعضاء جدد قد يجعل عضوية مؤتمر نزع السلاح أكثر تمثيلا وقراراته أكثر قبول على الصعيد العالمي.

ومن المعروف تماما أن المعاهدات الدولية الرئيسية في ميدان تحديد الأسلحة ـ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها - تم وضعها في سنوات الحرب الباردة، وهي حقبة اتسمت بالجمود العسكري والمواجهة السياسية والعقائدية. ولقد كانت الريبة الكاملة المتبادلة هي أساسا السياق الدولي الذي أعدت فيه تلك الاتفاقيات والمعاهدات. ويبدو أن الوقت قد حان للبدء في تكييف هذه المعاهدات مع الحقائق الاستراتيجية الجغرافية الجديدة، حيث حل التعاون محل المواجهة. وينبغي إعادة النظر في عدد من الاجراءات المتوخاة في معاهدات نزع السلاح وتبسيطها. وتعتزم بيلاروس مواصلة اتباع سياسة صريحة متحضرة في مجال تحديد الأسلحة.

لكن يبدو لنا أن إسهام بيلاروس حتى الآن في عملية نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي لم يحظ حتى الآن بالتقدير الكامل. إذ يتعين على بلدي إصلاح أكبر جيش في أوروبا - بالنسبة لتعداد سكانه - وخفضه خفضا كبيرا، فحتى وقت قريب كان في بيلاروس جندي واحد لكل ٤٣ فردا من سكانها. وبمقتضى أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، يتعين على بيلاروس، التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة - أن تزيل الأسلحة والمعدات العسكرية من منطقة يوجد عليها أكبر تركيز عسكري من الدبابات من أي مكان آخر من الاتحاد السوفياتي السابق. ومن الناحية الكمية، فإن هذا يفوق بكثير برامج إزالة الأسلحة للبلـــدان الغربية الكبرى. وحكومة جمهورية بيلاروس لا تعتزم أبـــدا انتهـــاك التزاماتها بموجب هذه المعاهدات. ولكن في بعض الأحيان قد تطرأ حالة نجد فيها أن المؤسسة المسؤولة عن إزالة المعدات العسكرية، مثلا، غير قادرة ببساطة على مواصلة عملها لأسباب مالية واقتصادية. ونحن ممتنون للبلدان الصناعية المتقدمة التي تساعد بيلاروس في حل المشاكل الخطيرة المتصلة بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. بيد أن العبء غير المتناسب الواقع على بلدي في ميدان نزع السلاح يمكن أن يتجاوز حدود طاقة اقتصادنا الوطني الذي يعاني من صعوبات كبيرة خلال هذه الفترة الانتقالية.

ختاما، أود أن أشير الى أن ممثلي جمهورية بيلاروس تكلموا في الأمم المتحدة أكثر من مرة عن إمكانية وضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية، من بحر البلطيق الى البحر الأسود. ومنذ عام ١٩٩٠، عندما طرحت هذه الفكرة لأول مرة، تم سحب جميع القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى من أراضي بيلاروس. كما أن آخر قذيفة تسيارية عابرة للقارات ستسحب من أراضينا بنهاية عام ١٩٩٦. وتقوم أوكرانيا في الوقت الحالي بتدابير مماثلة في هذا الاتجاه. والتطورات الأخيرة في تلك المنطقة تقنعنا بأن الوقت قد حان لنقل هذه المسألة من مرحلة المناقشة الى مرحلة البدء بالخطوات العملية لإنشاء المنطقة.

السيد مثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم الى الممثلين الذين سبقوني في الكلام في تهنئتكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإذ أهنئكم وأهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد تعاون ودعم كينيا الكاملين لكم في مداولاتنا بشأن جدول أعمال اللجنة.

تجتمع هذه اللجنة في وقت يتعين علينا أن نمعن الفكر بشكل جماعي في التغييرات العالمية التي وقعت مؤخرا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وأن نعيد تقييمها. ومن الواضح الجلي أنه منذ انتهاء الحرب الباردة ما فتئنا نشهد بعض التطورات الايجابية في هذا المجال وعلى وجه الخصوص التقدم الكبير الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في مجال نزع السلاح النووي، وبدء مؤتمر نزع السلاح المفاوضات الموضوعية بغية إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وافتتاح عملية التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

على الرغم من هـــذه التطـــورات الايجابية، نواجه عددا متزايدا من التحديات الجديدة. فقد شهد المجتمع الدولي على مدى العام الماضي تفاقما في الصراعات الاقليمية التي تعوق السلم والأمن الدوليين. إن مأساة رواندا لم يسبق لها مثيل حتى الآن في التاريخ المعاصر للأمم. ولا تزال الحرب في البوسنة والهرسك مستمرة، على الرغم من محاولات المجتمع الدولي مساعدة الأطراف المعنية على التوصل الى اتفاق تفاوضي دائم. ونـــلاحظ بشعور من القلق أن المشاكل في الصومال لا تزال مستمرة وأنه لا توجد حلول حقيقية ملموسة في الأفق. كما أن تحقيق السلم

في عمليتي ليبريا والسودان ما زال بعيدا عن المنال. بيد أننا نشعر بالتشجيع إزاء احتمالات السلم في بوروندي وموزامبيق وأنغولا وهايتي والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

ومع التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن كفالة السلم والاستقرار تقع على كل بلد على حدة، نؤكد على أن المجتمع الدولي يضطلع بدور هام في دعم الجهود الوطنية، وذلك عن طريق تعزيز العمليات الديمقراطية وإنشاء برامج عالمية موجهة للتخفيف من المعاناة البشرية والمشاكل الاجتماعية - السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في البلدان النامية. إن تحقيق السلم والأمن العالميين يرتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد حل للفقر المدقع والمديونية اللذين تعاني منهما البلدان النامية.

إن معظم الصراعات التي نشهدها اليوم تؤكد لنا أن الأمن لا يتجزأ ولا يمكن النظر إليه في السياق الاقليمي الضيق، بل ينبغي تناوله عن طريق نهج شامل حقا. وتشاطر كينيا الرأي بأن السلم لا يعني مجرد غياب الحرب وإنما أيضا غياب أي تهديد بالحرب. ونؤكد من جديد إيماننا بأن الأمن القائم على نظرية "الردع" البالية لا يمكن أن يضمن السلم العالمي. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع موضع التنفيذ نظام الأمن المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة والقائم على الدعامات القانونية والسياسية لعدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والعمل الجماعي من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤمن بأنه لا بد من وجود تدابير الثقة والائتمان بين الدول حتى تتمكن من نزع سلاحها وتحقيق تنميتها في مناخ من السلم. وإن تطبيق تدابير بناء الثقة والحفاظ على العلاقات الطيبة مع جميع البلدان عنصران حيويان لإزالة عوائق الارتياب وهما من بين أولويات سياسة كينيا الخارجية. ونرى أن هدف بناء الثقة هو إيجاد ثقة متبادلة وظروف مؤاتية لتعزيز نزع السلاح العالمي والسلم والأمن. لذلك فإن تحسين تدابير بناء الثقة وتطبيقها على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي يشكلان جزءا لا يتجزأ من جهودنا العالمية في مجال نزع السلاح.

وتؤيد كينيا إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وترى أنه يشكل آلية مصممة خصيصا لتحسين الثقة بين الدول. ومن المتوقع أن يسمح توسيع نطاق السجل بتطويره إلى آلية دولية هامة لبناء الثقة تؤدي الى إيجاد الشفافية المرغوب فيها في كل من العمليات الدولية لنقل الأسلحة والانتاج الوطني للأسلحة. وينبغي أن يكون هدفه خفض الأسلحة التقليدية الى أدنى مستوى ممكن بما يتمشى والاحتياجات الأمنية المشروعة للدول. ووفدي، إذ يقدر أعمال واستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المكلف بدراسة إمكانية توسيع نطاق السجل، يرى أن السجل ينبغي توسيعه بشكل يكفل أن يكون التزام وتعهد المسؤولين عن الانتاج والتخزين مماثلين لالتزام وتعهد المسؤولين عن الاستيراد والتصدير. وبعبارة أخرى، ينبغي للانتاج والتخزين أن يكونا مدرجين في السجل بشكل أساسي دائم. ولا يساورنا شك في أن الاتجار اللامسؤول بالأسلحة كان السبب الرئيسي للصراعات الوحشية المطولة التي لا تزال تشغل المجتمع الدولي. وتقع المسؤولية على الحكومات، كل منها على حدة وبشكل جماعي، لأن تحقق انضباط تجارة الأسلحة. وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي للأمم المتحدة أن تحسن من قدرتها على رصد أنشطة الدول الأعضاء في هذا المجال.

ونود أن نكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن نزع السلاح الاقليمي والعالمي يكمل أحدهما الآخر، وينبغي انتهاجهما في وقت واحد. وفي هذا الخصوص نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بوجه خاص بالتقدم المحرز في صياغة معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. ونرجو استمرار الدعم لاستكمال صياغة المعاهدة.

نحن على علم بمبادرة إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي، ونرجو اسداء الدعم للجنة المخصصة للمحيط الهندي لدى مواصلتها مهمتها المتمثلة في تناول نهج بديلة جديدة إزاء تحقيق الأهداف الواردة في الاعلان وكذلك إزاء دورها في المستقبل. ونرحب بتزايد مشاركة أعضاء اللجنة المخصصة في دورتها الأخيرة، ونأمل أن تستأنف الدول البحرية الرئيسية المعدودة غير الناشطة حاليا مشاركتها في أعمال

اللجنة. فبالتركيز على نهج بديلة جديدة يكون قد تم توسيع أهداف اللجنة المخصصة لكي تلبي الاهتمامات الأوسع المتصلة بالسلم والأمن الدوليين في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

إن معاهدة عدم الانتشار صك هام ينبغي أن يستخدم بشكل أكثر فعالية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. والتطبيق العالمي للمعاهدة ينبغي أن يكون حجر الزاوية في جهود نزع السلاح الرامية إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية. وفي هذا الشأن، ينبغي إيلاء أقصى قدر من الاهتمام إلى المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الجارية في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعترف بالدور الذي من شأن المعاهدة أن تقوم به في تعزيز نظام منع الانتشار النووي. ونرحب أيضا بالجهود المستمرة التي يبذلها رئيس مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لضمان العلاقة المكملة بين المحفل ومؤتمر نزع السلاح في تحقيق التوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف للحظر الشامل للتجارب.

وكينيا تؤيد الرأي بأن أي معاهدة تحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى من شأنها أن تكون إسهاما هاما في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. إلا أن تلك المعاهدة ينبغي ألا تكون تمييزية وأن تكون قابلة للتحقق بشكل فعال وأن يكون تطبيقها عالميا.

ونحن مقتنعون بأن إعطاء ضمانات أمنية للدول غير النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في معالجة بعض المخاطر الكامنة في وجود الأسلحة النووية. وينبغي التوصل إلى اتفاقية ملزمة دوليا بشأن هذه المسألة.

وينبغي التشديد من جديد على دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة. وهناك حاجة إلى وضع أنماط محسنة لضمان نقل واستخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية. إن الجهود العالمية تتطلب تطوير الآليات الكفيلة بتسهيل التعاون المتعدد الأطراف في تعزيز وتحويل التكنولوجيا العسكرية إلى الأغراض السلمية.

إننا نرحب بتزايد الإدراك داخل المجتمع الدولي بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به العلوم والتكنولوجيا في مجال التحقق من تدابير نزع السلاح القائمة والمستقبلة. وتطبيقات العلوم والتكنولوجيا هذه يمكن أن تسهم في بناء الثقة بتوفير الوسائل لتحقيق شفافية أكبر في الأمور العسكرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥